مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات كل من هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، الساعة17/00بتوقيت غرينتش (الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 18/00 بتوقيت جنيف، والساعة22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/39*
Original: English

تقرير يقترح معالجة فشل التنمية الريفية الكامن وراء الهجرة من أفقر البلدان في العالم بسبب الفقر

يقدم الأونكتاد خريطة طريق جديدة من أجل تحويل الاقتصادات الريفية والقضاء على الفقر في الريف

جنيف، *25 تشرين الثاني/نوفمبر 2015*، في خطوة تتسم بالجرأة، تضمن تقرير الأونكتاد[1] بشأن *أقل البلدان نمواً* المعنون *"تحويل الاقتصادات الريفية"*، خارطة طريق لمعالجة الفقر في المناطق الريفية وعدم إحراز تقدم في التحول الريفي والأسباب الجذرية للهجرة خارج أقل البلدان نمواً وإليها.

ويثير التقرير أيضاً المبدأ القائل بأن "العزم على تحقيق الغايات يستوجب اتخاذ الأسباب"، في سياق دعوة الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزامها الطويل الأمد المتمثل في تقديم مساعدة إنمائية بنسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي. ومن شأن ذلك أن يمكن الجهات المانحة من توفير مخصصات تلبي احتياجات أقل البلدان نمواً من الدعم العالمي لتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخراً، والتي ينبغي زيادتها، بحلول عام 2030، إلى ستة أضعاف المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

"وفي كثير من أقل البلدان نمواً، تكون الهجرة ناشئة عن الفقر في المناطق الريفية، مما يعكس انعدام الفرص الاقتصادية حتى لتوفير الحد الأدنى من الدخل الكافي"، حسبما صرح به الأمين العام للأونكتاد موخيسا كيتوي لدى إصدار التقرير. وأضاف قائلاً إنه: لا يوجد حل مستدام لأزمة الهجرة إلا باعتماد نهج لتحويل الاقتصادات الريفية في هذه البلدان يكون قائماً على القضاء على الفقر".

وتؤدي الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب الفقر إلى زيادة مفرطة في معدلات التوسع الحضري في كثير من أقل البلدان نمواً. كما أن الكثيرين من المهاجرين على الصعيد الدولي يأتون من مناطق ريفية – إما بصورة مباشرة أو بعد الهجرة إلى البلدات والمدن في بلدانهم. وترمي التوصيات الواردة في التقرير إلى إبطاء هذه العملية عن طريق التركيز على التنمية الريفية التي تشدد على الحد من الفقر وتسعى بالتالي إلى "تهيئة ظروف للهجرة من الريف إلى الحضر يكون دافعها في المقام الأول هو الاختيار وليس الضرورة".

وتعد التنمية الريفية بالغة الأهمية أيضاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى "عدم إغفال أحد". ويرمي الهدف الأول إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام 2030. ويعيش أكثر من ثلثي السكان في أقل البلدان نمواً في مناطق ريفية، حيث يكون انتشار الفقر ضعف معدله في المدن. ويشير التقرير إلى أن هدف القضاء على الفقر يتطلب مضاعفة ما يسمى "الحد الأدنى للاستهلاك العالمي" (وهو الدخل المقدّر لكل شخص في الأسر المعيشية الأشد فقراً في

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

([1])التقرير (رقم المبيع E15 (E.15.II.D.7, ISBN: 978-92-1-112893-2) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة على العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة حول العالم. ويمكن للعملاء إرسال طلبات الشراء أو الاستفسارات إلى العنوان التالي: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. رقم الهاتف: 8302 963 212 1+؛ رقم الفاكس: 89 34 963 212 1+؛ عنوان البريد الإلكتروني: publications@un.org, https://unp.un.org.

العالم)، وذلك في غضون 15 عاماً، بعدما ظل في حالة ركود على مدى 20 إلى 30 عاماً (الشكل 1). وأوجه القصور التي تعاني منها المناطق الريفية أوسع نطاقاً بكثير فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الأخرى مثل وصول الجميع إلى الماء وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والتعليم. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً سيتطلب "طفرة كميّة" في معدل الاستثمار في الهياكل الأساسية: المضاعفة السنوية لعدد السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الماء مقارنة بما كان عليه الحال في الفترة 2011–2012، وزيادة عدد من يحصلون على الكهرباء إلى أربعة أضعاف، وزيادة عدد من يحصلون على خدمات الصرف الصحي إلى ستة أضعاف (الشكل 2).

ولا يمكن القضاء على الفقر إلا إذا توفرت فرص عمل وفرص اقتصادية للجميع، بمستوى دخل فوق خط الفقر يضاهي الإنتاجية، وهي عملية أُطلق عليها في التقرير "التحول الهيكلي الذي يوجهه القضاء على الفقر". غير أن هذا التحول قد بدأ بالكاد في معظم أقل البلدان نمواً، في ضوء النهج الحالية للسياسة العامة.

ومن أجل تحقيق ذلك في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً، يقترح التقرير نهجاً جديداً يتمحور حول ثلاث مراحل لزيادة الاستثمار في البنى التحتية، والجمع بين زيادة الإنتاجية الزراعية وتشجيع الأنشطة غير الزراعية.

وباستخدام أساليب التشييد القائمة على العمالة وشراء مواد البناء من السوق المحلي، يمكن لزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية تعزيز الطلب المحلي على الأغذية وغيرها من السلع الاستهلاكية. ويذهب التقرير إلى أن مساعدة المنتجين المحليين على تلبية هذه الزيادة في الطلب، تمكّن الحكومات من إطلاق دائرة حميدة تتمثل في زيادة الدخل والطلب والإنتاجية. والسبيل الرئيسي إلى ذلك هو الجمع بين تحسين الإنتاج الزراعي الصغير الحجم وتطوير الأنشطة غير الزراعية الأكثر إنتاجية، مع تحقيق أوجه التآزر إلى الحد الأقصى بين الاثنين.

ويشمل التقرير فصلاً موسعاً عن السياسة العامة يلقي الضوء على الأولويات والمبادئ السياساتية الرئيسية الرامية إلى تحقيق ذلك (انظر الإطار).

وتكمن المسألة الرئيسية في الربط بين الاستثمار في الهياكل الأساسية والتدخلات اللازمة لضمان إمكانية استجابة المنتجين بفعالية لتغيرات ظروف السوق. وتركز المرحلة الأولى على زيادة إمكانيات العرض، والجمع بين الاستثمار في الهياكل الأساسية التي يكون لها تأثير بشكل أساس في الإنتاجية (مثل إنشاء شبكات الكهرباء) والتدابير الرامية إلى تحسين استجابة العرض. ومن شأن ذلك تهيئة المنتجين لمرحلة ثانية تركز على زيادة الطلب والإنتاجية عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية القائمة على العمالة. وإلى جانب دعم تحسين الزراعة والتنمية الدينامية للمشاريع غير الزراعية، سوف يؤدي ذلك إلى التمهيد لمرحلة ثالثة تركز على "الانفتاح" من خلال تعزيز الربط بوسائل النقل بين المناطق الحضرية والريفية، الأمر الذي يمكّن المنتجين من الصمود أمام ما ينتج عن ذلك من تعرض إلى منافسة أكبر والاستفادة من أسواق أكبر.

ومن الأهمية بمكان توفير التمويل لزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية. ويدعو التقرير الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها النوعية والكمية المتعلقة بتقديم المعونة. وعلاوة على ذلك، يقترح التقرير زيادة هدف المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً إلى مستوى يعكس حصتها من الاحتياجات على الصعيد العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي حُددت بنسبة 0.35 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة. وإذا قدمت الجهات المانحة هذه المساهمة مع القيام في الوقت نفسه بزيادة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى النسبة المستهدفة البالغة 0.7 في المائة، فمن شأن ذلك أن يزيد المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من حوالي 40 بليون دولار إلى 250 بليون دولار بحلول عام 2030، وأن يسمح في الوقت نفسه بتحقيق زيادة تبلغ 150 في المائة في المعونة المقدمة إلى البلدان النامية من غير أقل البلدان نمواً.

ملاحظة: البلدان التي حددتها الأمم المتحدة على أنها أقل البلدان نمواً في الوقت الراهن والبالغ عددها ثمانية وأربعين بلداً هي: أفغانستان، أنغولا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا – بيساو، فانواتو، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، جنوب السودان، السودان، تيمور – ليشتي، توغو، توفالو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو، اليمن، اليونان.

وعلاوة على أهمية تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار في الهياكل الأساسية، فإن تقرير الأونكتاد *بشأن أقل البلدان نمواً لعام 2015 المعنون: تحويل الاقتصادات الريفية*، يلقي الضوء أيضاً على أهمية ما يلي:

- تعزيز البحث والتطوير الزراعيين والخدمات الإرشادية، وضمان أن تكون موجهة نحو تلبية احتياجات المنتجين الأقل حظاً؛
- دعم توسيع المشاريع الدينامية التي تولّد فرص عمل منتجة وجيدة الأجر، وتجنب زيادة المشاريع البالغة الصغر والمنخفضة الإنتاجية؛
- كفالة ألا يكون تمويل الاستثمار المنتج متوافراً فحسب، بل معقول التكلفة أيضاً، والتحقق من بدائل للقروض الصغيرة تكون في مصلحة الفقراء؛
- تعليم الكبار، فضلاً عن تعليم الأطفال، بما في ذلك محو الأمية المالية ومهارات الأعمال التجارية؛
- تقدير التغيرات التي تطرأ على الطلب في ضوء الحد من الفقر، واعتبار ذلك أساساً للسياسات والتدخلات – وتقديم هذه المعلومات إلى المنتجين من أجل تعزيز الاستجابة من جانب العرض؛
- اتخاذ تدابير مراعية للجوانب الجنسانية لمعالجة السلبيات الناجمة بصورة مباشرة عن المعايير الجنسانية، ودمجها مع تدابير أشمل تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل معالجة تبعات هذه المعايير فيما يتعلق بمشكلة الفقر؛
- تكييف السياسات وفقاً للظروف المحلية، والاعتراف بالاختلافات الرئيسية بين المناطق النائية والمعزولة وتلك التي تكون أقرب إلى البلدات والمدن؛
- التنسيق الفعال للسياسات الإنمائية على الصعيد الوطني، وتعزيز التعاونيات والشبكات النسائية باعتبارها عناصر تغيير على الصعيد المحلي.

الشكل 1

تقديرات الحد الأدنى للاستهلاك على الصعيد العالمي 1981–2011 (تاريخياً)، و2030 (بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة)

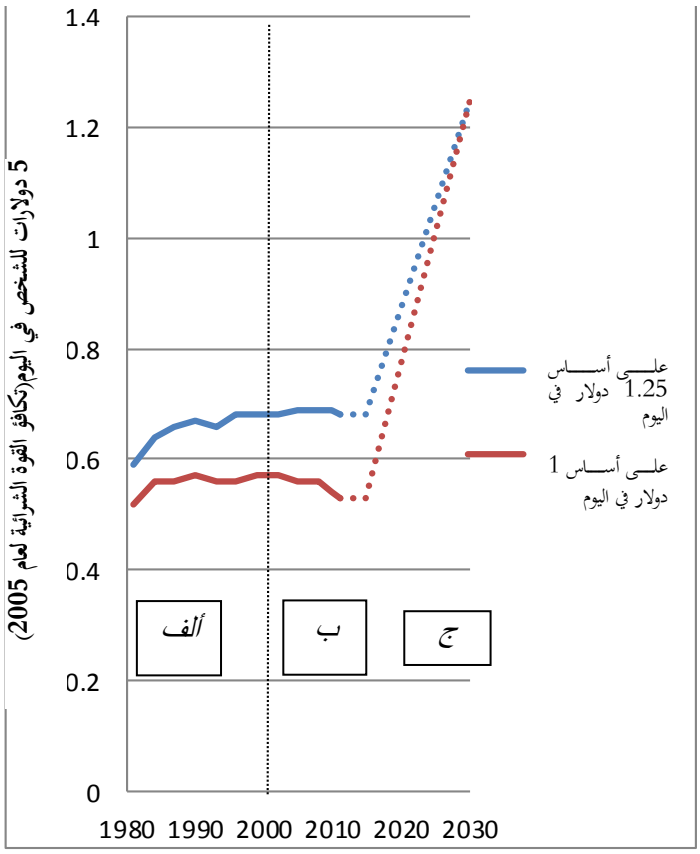

الشكل 2

صافي الزيادة السنوية في إمكانية الوصول إلى الكهرباء والمياه ومرافق الصرف الصحي في المناطق الريفية، أقل البلدان نمواً، 1990–2012 (تاريخياً) و2015–2030 (بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة)

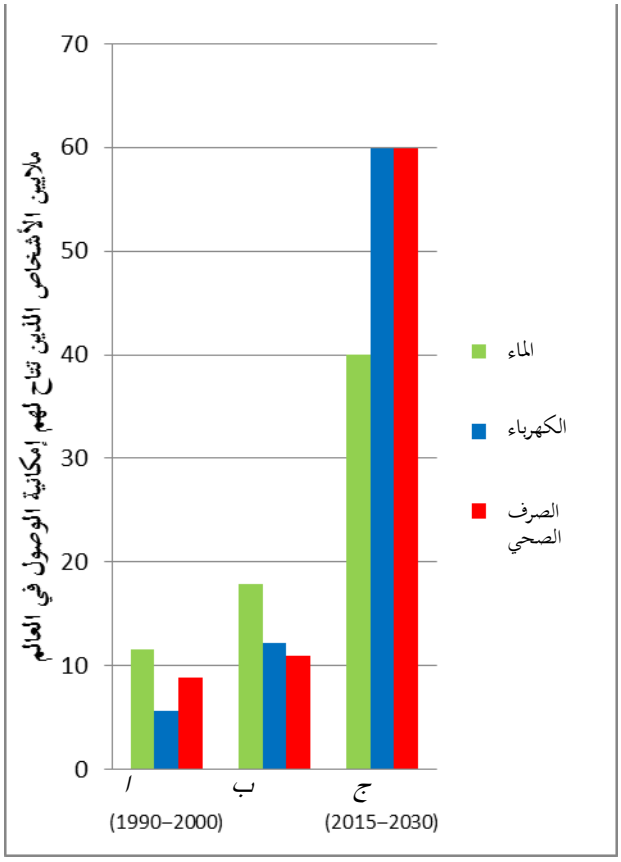

(أ) الأهداف الإنمائية لما قبل الألفية

(ب) الأهداف الإنمائية للألفية

(ج) أهداف التنمية المستدامة

ملاحظات: (أ) الشكل 1. يشير الخط المتصل إلى تقديرات "الحد الأدنى للاستهلاك العالمي" – يشكل في واقع الأمر، الدخل لكل شخص في أفقر الأسر في العالم – في الفترة من عام 1981 إلى عام 2011، باستخدام خطي أساس بديلين لإجراء الحساب (دولار واحد في اليوم و1.25 دولار في اليوم). ويبين الخط المتقطع الزيادة المطلوبة لتحقيق الغاية 1-1 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 – أي زيادة دخل أفقر الأسر المعيشية إلى خط الفقر المتمثل في 1.25 دولار في اليوم – بافتراض عدم حدوث المزيد من التخفيض منذ عام 2011. واستُمدت التقديرات التاريخية من منشور لمارتن رافاليون 2014: هل تم التخلي عن أكثر الناس فقراً في العالم؟ ورقة العمل 20791، الجدول 1، صفحة 32، مقدمة من المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الوطنية (متاحة على الرابط http://www.nber.org/papers/w20791.pdf)؛ (ب) الشكل 2- وتوضح مجموعة العمودين الزيادة السنوية في عدد سكان المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً الذين يمكنهم الوصول إلى الماء والكهرباء والصرف الصحي خلال السنوات العشر السابقة لاعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000، ومنذ ذلك الحين إلى آخر البيانات المتاحة في عام 2012. وتبين مجموعة الأعمدة الأخيرة الزيادة السنوية المطلوبة من الآن وحتى عام 2030 إذا أُريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الوصول إلى الماء والكهرباء والصرف الصحي بحلول عام 2030، استناداً إلى توقعات الأمم المتحدة المتعلقة بالسكان. والبيانات المتعلقة بالفترة 2000–2012 مقدمة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالبنك الدولي.

.**.